مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦١٧

الاثنين، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١١/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السير جون وستون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد فلوسوفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد ماكيرا
	الصين	السيد هي يافي
	غينيا - بيساو	السيد مانو كيتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في كرواتيا

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) (S/1995/1051)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

تأبين فخامة السيد فرنسوا ميتران، رئيس فرنسا السابق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقينا بحزن شديد هذا الصباح نبأ وفاة الرئيس فرنسوا ميتران.

لقد اضطلع الرئيس ميتران بدور حاسم في تاريخ بلده، بل في تاريخ العالم. وامتدت حياته السياسية طوال خمسة عقود، اضطلع خلالها بدور نشط ومؤثر كرئيس للوزراء، وكزعيم سياسي ورجل دولة. وفي السنوات الأخيرة كانت له اليد الطولى في عملية توحيد أوروبا. وكان الرئيس ميتران معروفا أيضا بعزمه وشجاعته، وقد دلل عليهما حتى أيامه الأخيرة.

وكان الرئيس ميتران صديقا للأمم المتحدة ومدافعا قويا عن مبادئها وأهدافها.

واليوم، يحزن العالم على وفاة هذا الرجل العظيم. ونيابة عن أعضاء المجلس، أود أن أطلب الى الممثل الدائم لفرنسا، سعادة السفير ألان ديجاميه، أن ينقل أسمى آيات المواساة الى أسرة الرئيس ميتران والى حكومة وشعب فرنسا.

والآن أدعو أعضاء المجلس للوقوف والالتزام دقيقة صمت تكريما لذكرى الرئيس ميتران.

التزم أعضاء المجلس الصمت لمدة دقيقة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): فور الإعلان عن نبأ وفاة السيد فرنسوا ميتران، الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية، أدلى السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، بالبيان التالي:

"توفي صباح اليوم الرئيس فرنسوا ميتران. وقد فرغت لتوي من تقديم احتراماتي الأخيرة له. كما نقلت الى أسرته تعازيّ وتعازي الأمة.

"طوال ١٤ عاما، كتب السيد ميتران صفحة هامة في تاريخ بلدنا. وكفل الأداء السلس لمؤسساتنا. وأفسح المجال أمام الانتقال الديمقراطي الهادئ للسلطة. وحاول تعزيز التضامن، وعمل بعزم ثابت على تقدم عملية بناء أوروبا.

"وفي مواجهة المرض، دلل على شجاعة خارقة. عظيما كان الرجل الذي رحل عنا. وإنني أحييه بعاطفة جياشة واحترام كبير."

وإنني أشكركم، السيد الرئيس، لاشراككم المجلس وجميع أعضائه في هذا التكريم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كرواتيا

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) (S/1995/1051)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كرواتيا، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)، ويرد في الوثيقة S/1995/1051.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، خولت بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المقدم عملا بقراره ١٠١٩ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ المتعلق بكرواتيا وخاصة الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان الوارد وصفها فيه.

"ويدين مجلس الأمن بقوة انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين من جمهورية كرواتيا على النحو الوارد وصفه في تقرير الأمين العام، بما في ذلك عمليات قتل عدة مئات من المدنيين، وأعمال النهب والحرق وغير ذلك من أشكال تدمير الممتلكات المنظمة والواسعة النطاق. ويعرب المجلس عن بالغ قلقه لوجود تفاوت كبير بين عدد المدنيين الذين قدموا حتى الآن للعدالة وعدد الانتهاكات المبلغ عنها للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ويحث المجلس حكومة جمهورية كرواتيا على بذل كل ما في وسعها لاعتقال جميع المذنبين وعرضهم فورا على المحاكمة.

"ويشعر مجلس الأمن بالإنزعاج إزاء الحالة الإنسانية والأمنية للسكان الصرب الباقين في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين من جمهورية كرواتيا، ومعظمهم من المسنين. ويساور المجلس بالغ القلق إزاء المعلومات الواردة في التقرير عن استمرار أعمال المضايقة والتخويف ونهب الممتلكات وغير ذلك من التجاوزات، على نطاق واسع. ويعيد مرة أخرى تأكيد مطالبته بأن تتخذ حكومة جمهورية كرواتيا تدابير عاجلة لوقف جميع تلك الأعمال فورا ويطلب الى حكومة جمهورية كرواتيا أن توفر للسكان الصرب الأغذية والمساعدة الطبية والمأوى المناسب التي هم في حاجة ماسة اليها.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن جميع من يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي سيحملون فرديا المسؤولية عن تلك الأعمال. ويشير بجزع الى تخلف حكومة جمهورية كرواتيا حتى الآن عن تسليم الأشخاص، الذين أسندت اليهم المحكمة الدولية المنشأة عملا بقراره ٨٢٧ (١٩٩٣) اتهامات، الى المحكمة. ويعرب عن قلقه إزاء التعيين الأخير لأحد الأشخاص الذين أسندت اليهم تهم بمنصب في الجيش الكرواتي. ويكرر المجلس تأكيد أنه يتعين على جميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية وأجهزتها.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء حالة اللاجئين من جمهورية كرواتيا الراغبين في العودة. ويشاطر المجلس الأمين العام رأيه بأن حقوق السكان الصرب الذين فروا أثناء العملية العسكرية في العودة الى ديارهم في كنف السلامة والكرامة قد تقلصت على نحو خطير بسبب عدم اتخاذ تدابير بناءة لتسهيل عودتهم. ويؤكد المجلس من جديد مطالبته بأن تحترم حكومة جمهورية كرواتيا احتراما كاملا حقوق السكان الصرب المحليين بما في ذلك حقهم في البقاء أو المغادرة أو العودة في كنف السلامة، ويطالب بأن تهيئ تلك الحكومة الظروف المناسبة لعودة هؤلاء الأشخاص وبأن تضع على سبيل الاستعجال إجراءات لتسهيل عملية تجهيز الطلبات المقدمة من الأشخاص الراغبين في العودة. وهو يحث أيضا حكومة جمهورية كرواتيا على الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على ممارسة الحق في العودة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد طلبه الى جمهورية كرواتيا بأن تلغي أية مهلة زمنية محددة لعودة اللاجئين للمطالبة باسترداد ممتلكاتهم.

ويلاحظ قرار حكومة جمهورية كرواتيا المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بتعليق الموعد الأخير المحدد في القانون الكرواتي ذي الصلة بالموضوع بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح. وسيتابع المجلس عن كثب ما إذا كانت جمهورية كرواتيا ستلغي بشكل نهائي أية مهلة زمنية من ذلك القبيل.

"ويحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بقرار حكومة جمهورية كرواتيا المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بوقف الإجراءات الجنائية ضد ٤٥٥ من الصرب المحليين المعتقلين من أجل الاشتباه في ارتكابهم للعصيان المسلح، وبإطلاق سراحهم. ويطلب المجلس الى حكومة جمهورية كرواتيا اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية حق الصرب الباقين الذين اعتقلوا ووجهت اليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب أو عصيان مسلح في محاكمة عادلة.

"ويؤكد مجلس الأمن أن من الضروري ضمان حماية حقوق الأشخاص المنتمين الى الأقلية الصربية على نحو مناسب في الإطار القانوني والدستوري لجمهورية كرواتيا. ويحث جمهورية كرواتيا على أن تلغي قرارها بتعليق نفاذ عدة مواد من 'القانون الدستوري المتعلق بحقوق الإنسان والحريات والحقوق العائدة للجماعات الوطنية والعرقية في جمهورية كرواتيا'، على النحو الوارد وصفه في تقرير الأمين العام ويشدد المجلس على أن الاحترام التام لحقوق الأشخاص المنتمين الى الأقلية الصربية سيكتسي أيضا أهمية كبيرة في تنفيذ الاتفاق الأساسي المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن منطقة سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق).

"ويطلب مجلس الأمن الى الأمين العام أن يبقي المجلس بانتظام على علم بالتقدم المحرز في إعمال التدابير التي تتخذها حكومة جمهورية كرواتيا لتنفيذ القرار ١٠١٩ (١٩٩٥) والمطالب الواردة في هذا البيان. ويطلب الى الأمين العام أن يقدم اليه تقريرا عن هذه المسألة في موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦. ويعلن عن اعتزامه التصرف حسب الاقتضاء.

"وسيظل مجلس الأمن يتابع هذه المسألة".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1996/2.

وبذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥